

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الولاية المنوطة بما كل أربعة أشهر. ومدد المجلس، بموجب قراره ٢٠٥٧ (٢٠١٢)، ولاية البعثة حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، وطلب إليّ أن أوصل تقديم تقارير فصلية عن آخر التطورات حول ما يلي: نشر جميع عناصر البعثة؛ وتشكيل القوات؛ وتنفيذ استراتيجية حماية المدنيين؛ ومعايير البعثة في تنفيذ الولاية؛ ودعم منظومة الأمم المتحدة لمهام بناء السلام؛ والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين في التصدي للتهديد الذي يشكّله جيش الرب للمقاومة. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن هذه الجوانب، وعن التطورات التي حدثت في جنوب السودان منذ تقريره المؤرخ ٨ آذار/مارس (S/2013/140). ويغطي التقرير الفترة حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويتضمن التقرير أيضاً توصيات بشأن تجديد ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - مع اقتراب الذكرى السنوية الثانية لاستقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، تظل حكومة جنوب السودان تواجه العديد من التحديات، بما يشمل عدم الاستقرار الداخلي المستمر وتدابير التقشف التي اعتمدت عقب وقف إنتاج النفط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.



- ٣ - ورغم أن الحكومة ظلت مهمومة بالجهود المبذولة لمعالجة الحالة الأمنية في ولاية جونقلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد تطلعت أيضا إلى المضي قدما في تنفيذ العمليات السياسية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك المصالحة الوطنية ومراجعة الدستور، فضلا عن التحضيرات للتعداد السكاني في عام ٢٠١٤ والانتخابات في عام ٢٠١٥.
- ٤ - واعتمدت المفوضية القومية لمراجعة الدستور خطة عمل منقحة في ضوء تمديد ولايتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبدأت المفوضية استعراضا أوليا للدستور الانتقالي عن طريق لجائها الفرعية المتخصصة الخمس.
- ٥ - وواصلت المفوضية القومية للانتخابات أنشطتها استعدادا للانتخابات. وفي ٨ آذار/مارس، اعتمد مجلس الوزراء ميزانية للمفوضية قدرها ٣٠ مليون جنيه سوداني جنوبي للسنة المالية الحالية، إلا أن المجلس التشريعي الوطني لم يعتمدوها بعد. وتأخر إنشاء اللجان العليا للولايات التابعة للمفوضية ومواصلة تعيين موظفيها نتيجة لنقص التمويل. وفي ٢٧ آذار/مارس، أعلنت المفوضية أنه لن تُجرى أي انتخابات فرعية معلقة لمختلف المجالس والمناصب التنفيذية إلا بعد اكتمال إنشاء المفوضية.
- ٦ - وكما وردت الإشارة في تقريرني السابق (S/2013/140)، في ١٢ شباط/فبراير، طلب رئيس المفوضية إلى الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي للانتخابات التي ستُجرى عام ٢٠١٥. وستوفد الأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى جنوب السودان لتحديد حجم الدعم الذي ستقدمه المنظمة.
- ٧ - وفي ١٨ آذار/مارس، طلب المكتب الوطني للإحصاء أيضا إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان توفير دعم تقني وتشغيلي ولوجستي للتعداد السكاني لعام ٢٠١٤. وسيعقد المكتب، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، منتدى شراكة يتألف من ١٩ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة لحشد تمويل الجهات المانحة وتنسيق الدعم لأنشطة التعداد.
- ٨ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، انعقد المجلس التشريعي الوطني مرة أخرى عقب فترة عطلة دامت أربعة شهور، وتداول بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بوسائل الإعلام، والحصول على المعلومات، وأنشطة البث، والنقابات، والدعوة، والمعاشات التقاعدية، واللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ٩ - وفي غضون ذلك، عقد حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكم اجتماعا لمكتبه السياسي في آذار/مارس. وأصدر المكتب مشروع دستور وبياناً جديدين ليستعرضهما مجلس التحرير الوطني للحزب. وأسفرت المداولات أيضا عن مناقشة مستمرة بشأن قيادة

الحزب. وفي تلك الأثناء، تم تأجيل المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي كان مقررا عقده في أيار/مايو بصفة أولية.

١٠ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس أمرا جمهوريا قضى بسحب السلطات التنفيذية المفوضة لنائب الرئيس ونص على اقتصار مسؤوليات النائب على المسؤوليات المحددة في المادة ١٠٥ من الدستور الانتقالي، أي تحديدا العمل بصفته رئيسا بالنيابة في حالة غياب الرئيس من البلد؛ والعمل كعضو في مجلس الوزراء ومجلس الأمن الوطني؛ وأداء غير ذلك من الواجبات التي يكلفه بها الرئيس. ويواصل نائب الرئيس المشاركة في رئاسة الآلية المشتركة بين حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمعنية بتنفيذ ولاية البعثة، ومنتدى المائدة المستديرة المشترك بين الحكومة والجهات المانحة.

١١ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، وعن طريق أمر جمهوري آخر، علق الرئيس مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده برئاسة نائب الرئيس، واستعاض عنه بلجنة مصالحة وطنية جديدة. وبتراأس اللجنة، التي عقدت اجتماعها الاستهلاكي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو، الأسقف دانيال دينق، وتتألف من خمسة من الزعماء الدينيين، وممثلين للولايات العشر كافة، وممثلين للنساء والشباب وجماعات المجتمع المدني.

تدابير مكافحة الفساد

١٢ - واصلت الحكومة اتخاذ خطوات لتحسين الشفافية الاقتصادية وخفض سوء الإدارة المالية إلى أدنى حد، بسبل منها إنشاء المفوضية القومية للنفط والغاز، واستحداث نظام إلكتروني للإدارة المالية العامة، وإدخال تعديلات على النظام الضريبي. ويقوم الديوان الوطني لمراجعة الحسابات بالاستعراض النهائي لتقرير المراجع العام عن عام ٢٠٠٩.

١٣ - وفي ١٤ أيار/مايو، أعلنت الحكومة عن إنشاء لجنة، في إطار وزارة العدل، لإجراء تحقيقات جنائية في الادعاءات بحدوث مدفوعات زائدة عن المستحق من قبل الحكومة في فضيحة وقعت عام ٢٠٠٩ تعلقت بشراء الذرة. وتولى البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القيام بأعمال المراجعة المحاسبية القضائية والتحقيق الأولية.

ثالثا - الحالة الاقتصادية

١٤ - في ٦ نيسان/أبريل، وعقب اعتماد جنوب السودان والسودان في ١٢ آذار/مارس مصفوفة التنفيذ لاتفاق التعاون المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أصبح حقل ثاريجات النفطية في ولاية الوحدة أول حقل نفطي في جنوب السودان يستأنف الإنتاج منذ وقف

الإنتاج في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ولا يُتوقع أن يصل الإنتاج النفطي إلى مستوياته التي كان عليها قبل وقف الإنتاج حتى منتصف عام ٢٠١٤. ونتيجة لإيرادات النفط المستقبلية المتوقعة، شهد التضخم انخفاضا كبيرا. ورغم أن الحكومة خفضت النفقات بقدر كبير خلال فترة التقشف، فإنها تكبدت عجوزات شهرية كبيرة جرى تمويلها بقروض خارجية وداخلية وزيادة في متأخرات الميزانية.

١٥ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، حذر الرئيس سلفا كير، خلال مخاطبته للمجلس التشريعي الوطني، من أن الميزانية الوطنية ستحافظ على العديد من تدابير التقشف الراهنة حتى عام ٢٠١٤ على الأقل. وأكد الرئيس مجددا أيضا أن جنوب السودان سيسعى إلى تنويع مصادر إيراداته للحد من اعتماده على النفط.

١٦ - وتواصل الحكومة مناقشتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركاء الدوليين الآخرين بشأن دعم الميزانية وميزان المدفوعات. ومرة أخرى أكد منتدى الشركاء الاقتصاديين لجنوب السودان، الذي عُقد في واشنطن العاصمة في منتصف نيسان/أبريل، دعم الجهات المانحة الدولية، حيث تم الإعلان عن التزامات بزيادة المساعدة رهنا بالاتفاق على برنامج مدعوم من صندوق النقد الدولي لجنوب السودان والتوقيع على اتفاق، على النحو المتوقع. بموجب العهد الجديد للعمل في الدول الهشة.

رابعا - الشؤون الإقليمية

العلاقات بين جنوب السودان والسودان

١٧ - تحقق تقدم لا يستهان به بين جنوب السودان والسودان في تنفيذ اتفاق التعاون بينهما المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي ١٢ نيسان/أبريل، قام الرئيس عمر حسن البشير، رئيس السودان، وبرفقته ٦٥ شخصا، بزيارته الأولى إلى جوبا منذ أن استقل جنوب السودان. واتفق الرئيسان خلال الزيارة على إنشاء لجنة مشتركة رفيعة المستوى يقودها نائباها لتسوية المسائل المتبقية بين البلدين، ودعم اتخاذ القرارات العاجلة، وتعزيز العلاقات الثنائية. إلا أن التوترات بين البلدين عادت إلى الظهور مرة أخرى في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه بشأن الادعاءات بأن كل حكومة تدعم الجماعات المتمردة على الأخرى، مما أسفر عن تهديد حكومة السودان بإغلاق خط الأنابيب التابع لها.

العلاقات الخارجية والعلاقات الدبلوماسية

١٨ - في ١٩ نيسان/أبريل، اتخذ وجود الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان شكلا رسميا بالتوقيع على اتفاق المقر لمكتب الاتصال التابع له في جوبا. وفي آذار/مارس، دخل جنوب السودان أيضا في اتفاقين للتعاون الثنائي مع كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر. ويشمل الاتفاق مع مصر مجالات الزراعة، والصحة، والثروة الحيوانية.

التعاون بين البعثات

١٩ - في يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس، قام وفد مشترك تحت قيادة فرانسيسكو ماديرا، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة، وأبو موسى، ممثلي الخاص لأفريقيا الوسطى ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بزيارة إلى جنوب السودان لمناقشة تفعيل وتنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي - فرقة العمل الإقليمية واستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية للتصدي لجيش الرب للمقاومة.

٢٠ - وأكملت البعثة صياغة مذكرة التفاهم المتعلقة بدعمها لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في كل من جوبا وملكال وواو، وكذلك للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وقد وضعت ترتيبات مماثلة من جانب القوة الأمنية في قوك مشار، حيث زودت القوة البعثة بآليات بناء ثقيلة لإكمال بناء قاعدة لدعم المقاطعات تابعة للبعثة، في حين تقوم البعثة بتوفير الحماية للقوافل في الطرق لعمليات نقل المواد إلى القوة الأمنية. وتساعد البعثة القوة أيضا في تحديد موقع ملائم لعملياتها في ملكال.

خامسا - الحالة الأمنية

٢١ - نتيجة للتدهور الكبير في الحالة الأمنية في ولاية جونقلي، نظرا لتزايد نشاط الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية التي تنفذها قوات الأمن السودانية الجنوبية، حدثت آثار غير مباشرة على ولايات شرق الاستوائية ووسط الاستوائية وأعالي النيل المجاورة. وفي غضون ذلك، ظلت منطقة الولايات الثلاث التي تشمل ولايات البحيرات والوحدة وواراب تشهد حدوث غارات لنهب الماشية أسفرت عن وقوع قتلى. وفي بعض الحالات، استهدفت أعمال العنف الأمم المتحدة نفسها.

الهجمات على الأمم المتحدة

٢٢ - في ١٢ آذار/مارس، تعرضت قافلة تابعة للبعثة لكمين على مسافة ١٤ كيلومترا تقريبا غرب بلدة بيبور في ولاية جونقلي نفذته عناصر مجهولة الهوية، مما أسفر عن إصابة

أحد حفظة السلام في البعثة إصابة خطيرة. وحاليا يتولى مجلس تحقيق تابع للأمم المتحدة أعمال التحقيق في الحادث. وفي ٣٠ آذار/مارس، هاجم مسلحون مجهولو الهوية قافلة تابعة للأمم المتحدة على الطريق بين كوتشار ومانيابول في ولاية جونقلي، مما أسفر عن أضرار في المركبات نتيجة لإطلاق النار عليها.

٢٣ - وفي ٩ نيسان/أبريل، تعرضت قافلة متحركة إلى بور من بيبور في ولاية الوحدة إلى إطلاق نار قامت به عناصر مجهولة الهوية على بعد ٨ كيلومترات تقريبا خارج قمروك. وقُتل ١٢ شخصا من القافلة: خمسة من أفراد الكتيبة الهندية؛ واثان من الموظفين الوطنيين التابعين للبعثة؛ وخمسة موظفين تابعين لشركة متعاقدة لحفر الآبار. وفي ٢٠ أيار/مايو، وصل مجلس تحقيق تابع للأمم المتحدة إلى جوبا للبدء في إجراء التحقيق. وفي ٤ أيار/مايو، على الطريق بين بور وجوبا، في ولاية وسط الاستوائية، وقعت مركبة تابعة لجهة متعاقدة مع الأمم المتحدة في كمين نصبه مسلحون مجهولو الهوية. وقُتل في الحادث أحد موظفي الجهة المتعاقدة وجرح آخر.

نشاط الجماعات المسلحة

٢٤ - تصاعد القتال في ولاية جونقلي بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعة المسلحة المرتبطة بديفيد ياو ياو. وفي ١٧ آذار/مارس، في مقاطعة بيبور، تعرضت قافلة تابعة للجيش الشعبي متجهة من بيبور إلى ليكوانقولي لكمين نصبته عناصر مسلحة، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل جندي تابع للجيش الشعبي وإصابة سبعة آخرين بجراح. وفي ٢١ آذار/مارس، تعرضت قافلتان تابعتان للجيش الشعبي وجهاز شرطة جنوب السودان إلى كمين، على بعد ١٠ كيلومترات تقريبا إلى الشمال الشرقي من قمروك، حيث نجم عن ذلك مقتل ١٤ جنديا من الجيش الشعبي. وفي يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، وفي اشتباك للجيش الشعبي مرة أخرى مع جماعة ياو ياو بالقرب من كالبات وفي أكيلو، خسرت الجيش الشعبي أكثر من ١٠٠ من عناصره. ولا توجد معلومات كافية عن الخسائر الأخرى، بما في ذلك الخسائر وسط المدنيين.

٢٥ - وفي ٧ نيسان/أبريل، فإن جماعة ياو ياو، وهي تتحدث بوصفها الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، قامت بإصدار إعلان جبل بوما وبيان الحركة. وتضمن الإعلان، في جملة أمور، نقدا لحزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكم لتركيزه على الخلفيات الإثنية للجماعات المختلفة، في حين ركز البيان على أن الحركة الديمقراطية تهدف إلى تحرير جميع القوميات المهمشة في جنوب السودان.

٢٦ - ووردت تقارير عن حدوث عدة اشتباكات في مقاطعة بوشالا، بما يشمل هجومين على موقعين يومي ١٦ و ٢١ نيسان/أبريل قامت بهما عناصر مسلحة مرتبطة بياو ياو. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، تعرض الجيش الشعبي مرة أخرى لهجوم قامت به عناصر مسلحة في منطقة تلال ماروا. وفي ٦ أيار/مايو، أصدرت الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بيانا يعلن أن قواتها استولت على منطقة بوما. وكرر البيان الإعراب عن اعتزام الجماعة الاستيلاء على بيبور وكابويتا (بولاية شرق الاستوائية)، وحذر المدنيين في الوقت نفسه ودعاهم إلى مغادرة المنطقة. وفي ١٣ أيار/مايو، أصدرت الحركة الديمقراطية بيانا آخر تزعم فيه أن بلدة بيبور على وشك السقوط في قبضتها، وأن كنيستين قد أرسلتا لمهاجمة بلدة بور. وفي ٢٠ أيار/مايو، أكد الجيش الشعبي أنه استعاد السيطرة على بوما من جماعة ياو ياو المسلحة، مشيرا إلى مقتل ٢٠ عنصرا مسلحا على الأقل وأربعة من جنوده في المعركة. وعقب ذلك، وردت أنباء عن مشاهدة أعداد كبيرة من جماعة ياو ياو المسلحة في مناطق إلى الشمال أكثر في مقاطعة أكوبو وفي ولاية أعالي النيل، حيث يُفترض بأن تلك العناصر تتحرك صوب مناطق إنتاج النفط.

٢٧ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، جددت الحكومة بأمر جمهوري عرض العفو الذي أعلنته لقادة ست جماعات مسلحة وقواتهم، بما يشمل جماعة ياو ياو. ويناقش ذلك العرض حاليا مع حركات جيش تحرير جنوب السودان، والحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، وقوات دفاع جنوب السودان، إلا أن جماعة ياو ياو تجاهلته، مثلما حدث في إطار جهود سابقة سعت إلى التواصل مع هذه الحركة قبل بدء موسم الأمطار. وفي ٣ حزيران/يونيه، وصل جونسون أولوني، قائد قوات دفاع جنوب السودان، إلى فشودة بولاية أعالي النيل، برفقة أسرته وعدد من قواته مع عتادهم. وأشار حاكم الولاية بالنيابة إلى أن أولوني سينقل جوا إلى جوبا، مع كبار ضباطه، لإجراء مناقشات مع الحكومة.

العنف القبلي

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت بقدر كبير أعمال العنف بين القبائل وما يصحبها من خسائر في الأرواح، خاصة في منطقة الولايات الثلاث البحيرات والوحدة وواراب، وفي ولاية جونقلي، وفي ولايتي وسط وشرق الاستوائية، نتيجة لزيادة معدل تنقل الماشية ورعاها خلال فصل الجفاف. وعلى سبيل المثال، في ١٣ نيسان/أبريل، في مقاطعة إيكوتوس بولاية شرق الاستوائية، قُتل ستة من أفراد حرس الحياة البرية وأحد جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان عند استجابتهم لغارة لنهب الماشية وقعت في وقت سابق. وفي ١٨ أيار/مايو، وقع هجوم على قرية جيكاني نوير في مقاطعة أولانق، بولاية أعالي النيل،

أسفر عن مقتل ٢٧ شخصا و ١٩ جريحا، معظمهم من النساء والأطفال. وفي أيار/مايو، تعرض عدد غير محدد من المدنيين للقتل والتشريد، عقب تصاعد في غارات نهب الماشية فيما بين مقاطعات كوج وميوم وربكونا في ولاية الوحدة.

٢٩ - وواصلت البعثة دعم الجهود المبذولة على مستوى الدولة للحد من العنف عن طريق تسيير الدوريات في المناطق المهددة بالعنف. وفي منطقة الولايات الثلاث، تم تعزيز آليات التعاون بين البعثة ومعتمدي المقاطعات لمنع الهجمات، رغم أن لجنة السلام والمصالحة علقت إلى أجل غير مسمى خططها لعقد مؤتمرات سلام متزامنة في كل ولاية من الولايات الثلاث نظرا للافتقار إلى التمويل.

٣٠ - وعقب الهجوم الذي وقع في ٨ شباط/فبراير على قرية للو نوير في ولاية جونقلي ونجم عنه مقتل ١٠٠ شخص، شرعت البعثة بنشاط في العمل مع المجتمعات المحلية والسلطات الوطنية للحيلولة دون قيام اللو نوير بالانتقام. وفي الفترة بين ٨ شباط/فبراير و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، قامت البعثة بتسيير سلسلة من الزيارات قام بها قادة سياسيون وأصحاب مصلحة مؤثرون آخرون إلى عدد من مناطق اللو نوير عبر ولاية جونقلي، في الوقت الذي عملت فيه البعثة أيضا مع قاعدة المجتمعات المحلية الرئيسية في جونقلي على مستوى جوبا والولاية على السواء، وكذلك مع المجتمع المدني والمنظمات الدينية، للحث على ضبط النفس ووقف جميع الهجمات.

سادسا - تنفيذ ولاية البعثة

توطيد البعثة

٣١ - يتألف العنصر المدني للبعثة حاليا من ٨٥٠ موظفا دوليا، و ٣٣٤ موظفا وطنيا، و ٤٢١ فردا من متطوعي الأمم المتحدة، مع معدلات شواغر تصل إلى ١٦,٥ في المائة، و ١٨,٥ في المائة، و ٢٥ في المائة، لكل فئة على التوالي.

٣٢ - وتواصل البعثة العمل من أجل إنشاء ٣٥ قاعدة من قواعد دعم المقاطعات التي تتسم بأهمية حاسمة لمد نطاق وجود البعثة على مستوى المقاطعات، خلال جدول زمني يمتد لخمس سنوات. وحاليا، تعمل البعثة ب ١٧ قاعدة و ١٠ مكاتب في الولايات، فضلا عن ١٩ قاعدة من قواعد عمليات السرايا، و ١٠ قواعد من القواعد المؤقتة للعمليات وقواعد الدوريات طويلة المدة، تنتشر بها قوات. واكتمل العمل في ثمان قواعد لدعم المقاطعات (في إيزو، وكويتا، ومريدي، وملوط، والناصر، ونيمولي، وراجا، والرناك) وتتم ترقية ست قواعد أخرى (هي أكوبو، ويونج، وقوك ماشار، وكودوك، وبيبور، وتورالي) تقدم الدعم حاليا

لمهام النشر التناوبي للموظفين والدوريات. ويجري تشييد ثلاث قواعد جديدة. ومع تسبب انعدام الأمن في ولاية جونقلي في تقييد تنقل الأفراد والمعدات من بور إلى بيبور، فإن وحدة المهندسين التابعة لجمهورية كوريا التي يوجد مقرها في بور لم تتمكن من إعداد الموقع لإنشاء قاعدة لدعم المقاطعة أو قاعدة عمليات السرية في أكوبو. وفيما يتعلق بنشر بوابات قواعد دعم المقاطعات البالغ عددها ٢٥ بوابة، وهو مشروع سيقدم الدعم لبناء وترقية المرافق الحكومية المحلية، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد اكتمل العمل في ١١ بوابة منها ويجري بناء ٨ قواعد إضافية.

٣٣ - وشملت الأنشطة المنفذة في قواعد دعم المقاطعات التدريب، والاشتراك في المواقع، وبناء القدرات لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان من قبل عنصر الشرطة ومن قبل العناصر المدنية بالنسبة للإدارة المحلية.

العنصر العسكري

٣٤ - حتى ٢٣ أيار/مايو، بلغ قوام العنصر العسكري ٦ ٨٧٦ فرداً من أصل القوام المأذون به البالغ ٧ ٠٠٠ فرد، منهم ٤ ٢٦٢ من قوات المشاة، و ٢ ٢٨٧ من عناصر التمكين، و ١٨٨ من ضباط الأركان، و ١٣٩ من ضباط الاتصال العسكري. وجرت عمليات تناوب للكتيبة النيبالية، والوحدة الكمبودية، والوحدة الهندية، والمهندسين اليابانيين، في حين تم نشر الجزء الرئيسي من مهندسي جمهورية كوريا في أوائل نيسان/أبريل حيث يقومون حالياً ببناء قاعدتهم في بور. وتم تمديد نشر سرية المهندسين البنغلاديشية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. كذلك أنشأ العنصر العسكري قاعدتين مؤقتتين للعمليات في قمروك ويواي في ولاية جونقلي.

٣٥ - وأصبح الوصول إلى المناطق الشديدة الخطر في شرق ولاية جونقلي عسيراً على نحو متزايد. ولا تملك البعثة سوى ثلاث طائرات نقل عمودية عسكرية وقد أدت الظروف الأمنية، خاصة في المناطق التي شرع فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان في تنفيذ عمليات عسكرية ضد جماعة ياو ياو المسلحة، إلى زيادة صعوبة إجراء الدوريات الأرضية للبعثة. وتفاقت صعوبة مسائل التنقل نتيجة للقيود الصارمة، والضرورية مع ذلك، على الرحلات الجوية التي فرضت عقب إسقاط الطائرة العمودية التابعة للبعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو ما حد بشكل كبير من قدرات البعثة على الاستطلاع الجوي، وتُعاق بذلك قدرتها على القيام بأنشطة الاستطلاع والإنذار المبكر والردع.

٣٦ - وفي سياق العمل عموماً مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، قدمت البعثة دروساً في كلية أركان الجيش الشعبي بشأن مبادئ الأمم المتحدة وحفظ السلام لضباط بلغ عددهم ٥٠ ضابطاً من رتبة المقدم إلى رتبة العميد.

عنصر الشرطة

٣٧ - حتى ٢٤ نيسان/أبريل، بلغ قوام عنصر الشرطة ٦٥١ فرداً من أصل القوام المأذون به البالغ ٩٠٠ فرد، يأتون من ٤٢ دولة عضواً.

٣٨ - واكتمل تسجيل أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، حيث أُدرج أفراد مجموعهم ٤٦ ٤٢٧ فرداً في قاعدة بيانات إلكترونية. وتم توفير أرقام قاعدة البيانات مع قوائم المرتبات، وتجري عملية إزالة أسماء أكثر من ١١ ٠٠٠ موظف وهمي من النظام. وفي نيسان/أبريل، أنشئ مركز العمليات الوطني، بدعم من ألمانيا والبعثة، لتحسين الإبلاغ عن الحوادث من قبل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وشملت أنشطة البعثة الأخرى المتعلقة بالشرطة تدريب ١٢٠ فرداً من وحدة دوريات حماية المشية، وتقديم الدعم لإنشاء آلية إشراف داخل جهاز الشرطة لمعالجة حالات سوء السلوك.

القدرات النهريّة

٣٩ - لم يتسن التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن استخدام القدرة النهريّة لفريق الأمم المتحدة القطري حيث يقتصر استخدام البعثة حالياً لقوارب الفريق القطري على الموظفين المدنيين، على أساس كل حالة على حدة. وسيتم استقصاء إمكانية إبرام عقد استئجار شامل للخدمة لقوارب ملائمة في عام ٢٠١٤.

حماية المدنيين

٤٠ - تركزت الجهود المتعلقة بحماية المدنيين في ولاية جونقلي حيث واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها لحماية المدنيين التي تقوم على ثلاثة مستويات. وعن طريق المستوى الأول، الذي ينطوي على الحماية من خلال عملية سياسية، أشركت البعثة الحكومة ومسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان على جميع المستويات لتكرار تأكيد مسؤوليتهم الأساسية عن حماية المدنيين. كذلك أجرت البعثة اتصالات مع قبائل دينكا بور ولوو نوير والمورلي للحث على ضبط النفس والحوار. ومع تكثيف الجيش الشعبي لعملياته العسكرية ضد جماعة ياو ياو، زادت البعثة من أنشطتها، بما في ذلك إصدار بيان عام في ٨ نيسان/أبريل يشدد على الأهمية الخاصة للتمييز بين المحاربين والمدنيين، ومن خلال السلك الدبلوماسي.

٤١ - وعلى المستوى الثاني، أي الحماية من العنف المادي، زادت البعثة من وجودها العسكري في جونقلي من سريتين إلى سبع سرايا للقيام بالدوريات لأغراض الردع، كما زادت مستوى وجودها المدني لغرض الرصد.

٤٢ - كذلك واصلت البعثة توفير الحماية المادية المؤقتة لآلاف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن، داخل قواعدها في كل من بيبور وقمروك ومانيابول. وأسفرت حوادث تبادل إطلاق النار بين الجيش الشعبي والعناصر المسلحة في بيبور وحولها، ابتداء من شهر آذار/مارس فصاعدا، عن التماس المدنيين للحماية داخل قاعدة دعم المقاطعات التابعة للبعثة في بيبور. وأسفر حادث وقع في ٦ آذار/مارس عن قيام ما يصل إلى ٩٠٠ مدني تقريبا بطلب الحماية، وتسببت حوادث وقعت في يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس في طلب أكثر من ١٠٠٠ مدني الحماية في قاعدة البعثة. واستمرت حوادث مماثلة طوال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، حيث التمس بين ٤٠٠ و ٤٥٠ مدنيا الحماية في ٢٩ نيسان/أبريل، والتمسها ٢٠٠ مدني في ٨ أيار/مايو؛ و ١٠٠ مدني في ١٤ أيار/مايو. وفي أمثلة أخرى في ولاية جونقلي، وفرت البعثة الحماية أيضا لقرابة ٧٠٠ مدني في قاعدتها في قمروك في يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، و ٣٣ مدنيا في قاعدتها في مانيابول في ٢٦ أيار/مايو.

٤٣ - وأخيرا، في إطار المستوى الثالث، الذي يركز على الجهود الأطول أجلا لبناء بيئة حماية، نشرت البعثة ٢٤٥ فريقا متكاملا بزيادة مدنيين في جميع أرجاء البلد لرصد مسائل الحماية. ونظمت البعثة أيضا ٢٦ مناسبة تدريبية مع الحكومة بشأن مسائل سيادة القانون و ٣٨ حلقة تدريبية لجهاز الشرطة بشأن حقوق الإنسان.

٤٤ - وفي نيسان/أبريل، أكملت البعثة أيضا تدريبا داخليا بشأن حماية المدنيين لأكثر من ٤٠٠ من أفراد البعثة، مما أدى إلى وضع خطط عمل على مستوى الولايات لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة للبعثة لحماية المدنيين. كذلك أجرت البعثة، في شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، عملية محاكاة نظرية بشأن حماية المدنيين تقوم على سيناريو متخيل في جوبا في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو لتمكين البعثة من اختبار وتحسين مبادئها التوجيهية وإجراءاتها من أجل الاستجابة العاجلة للأزمات.

الإندار المبكر والتخفيف من حدة النزاعات

٤٥ - واصلت البعثة دعمها لجهود حكومات الولايات، في منطقة الولايات الثلاث، الوحدة وواراب والبحيرات، لردع النزاعات بين القبائل عبر حدود الولايات والحد منها من خلال عملية لونغهورن التي تقوم عناصر البعثة والسلطات المحلية فيها بتبادل المعلومات عن انعدام الأمن وتيسير تنسيق استجابات سلطات الولايات. وواصلت البعثة إظهار

وجودها العسكري في المواقع الشديدة الخطر ويسرت أيضا الحوار فيما بين أعضاء المجالس التشريعية للولايات من الدوائر المحاذية لمنطقة الولايات الثلاث بربطهم عن طريق مرافق للتداول عن بعد. واحتلت مسائل غارات نهب الماشية والتزاعات عبر حدود الولايات مكان الصدارة في الحوار. وفي ولاية جونقلي، قررت الحكومة نشر ٢٠٠٠ فرد من الشرطة الاحتياطية إلى مقاطعة بيبور للتصدي لغارات نهب الماشية والعنف بين القبائل. بيد أن التنفيذ استغرق وقتا، وانتقصت أحداث انتهاكات لحقوق الإنسان من التقدم الإيجابي الذي أُحرز أوليا إلى حين انسحاب الشرطة الاحتياطية في نيسان/أبريل.

٤٦ - وفي ١١ نيسان/أبريل، استدعى المجلس التشريعي الوطني حكام ولايات البحيرات والوحدة وواراب لمناقشة الاستجابة لأحداث العنف في الولايات الثلاث. وتم تسليط الضوء على التعاون القوي بين البعثة والسلطات، وكذلك على الدور الحيوي للبعثة في رصد وتحسين إحساس المجتمعات المحلية بالأمن من خلال وجودها الرادع.

حماية الأطفال

٤٧ - قامت المفوضية القومية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بتيسير تسريح ٦١ صبيا ولم شملهم مع أسرهم، وذلك من ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايبيل، بولاية غرب بحر الغزال، وباكور، بولاية الوحدة. كما ساعدت البعثة واليونيسيف في استرداد أربع فتيات محتطفات في ولاية جونقلي، وإنقاذ ثمانية أطفال من جيش الرب للمقاومة في المنطقة الحدودية مع ولاية غرب الاستوائية. ووضعت الحكومة الصيغة النهائية لخطط تسريح الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي في ولاية الوحدة، بدعم من البعثة واليونيسيف. واعتبارا من ٢٩ أيار/مايو، أُخليت خمس مدارس من المدارس الإحدى عشر التي تحتلها قوات أمن جنوب السودان. وأُثيرت مسألة المدارس الست المتبقية مع المستويات العليا للجيش الشعبي، ومن المتوقع مع استمرار جهود الدعوى في هذا المجال أن ينتقل الجيش الشعبي إلى مواقع أخرى. ويسرت البعثة أيضا التدريب المستهدف لأفراد من قوات الجيش الشعبي عددهم ٥٨٧ فردا بشأن حماية الأطفال.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنظيم دورات التوعية بشأن العنف الجنسي لأفراد الجيش الشعبي وجهاز الشرطة. وعلى سبيل المثال، في ٢٠ نيسان/أبريل، دربت البعثة في ولاية البحيرات ٦٠ امرأة من الضابطات والمجنّدات في الجيش الشعبي بشأن الاستجابة لحالات العنف الجنسي. وحققت البعثة في حالات يدعى فيها بارتكاب عنف

جنسي تتصل بالتزاعات فيما بين القبائل عبر البلد، بما في ذلك اختطاف النساء والأطفال، والزواج القسري، والعنف الجنسي الذي ترتكبه قوات الأمن.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٤٩ - واصلت البعثة دعم حكومة جنوب السودان في تعزيز نظم العدالة المدنية والعسكرية، من خلال بناء القدرات، والدعم الفني، والتربية الوطنية. ووفرت البعثة الدعم لحلقات عمل وطنية رفيعة المستوى بشأن العدالة الانتقالية والعون القانوني، وساعدت جامعة حوبا في تنظيم محاضرات عامة بشأن المسائل القانونية والدستورية. وواصلت البعثة أيضا دعم مجالس استعراض الحبس الاحتياطي للأحداث، ويسرت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنظيم منتديات تقودها الحكومة بشأن سيادة القانون على مستوى الولايات. وقدمت البعثة أيضا دعما فنيا لإدارة العدالة العسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن استعراض قانون الجيش الشعبي ولوائحه، فضلا عن بناء قدرات إدارة العدالة العسكرية للجيش الشعبي والشرطة العسكرية لتعزيز آليات التنسيق بهما.

٥٠ - وبذل جهاز السجون الوطني في جنوب السودان جهودا كبيرة لتحسين أحوال السجون، بما في إنشاء وحدة للغذاء والتغذية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الوزراء تدابير واسعة النطاق لإصلاح نظام السجون، بما في ذلك استحداث بدائل لعقوبة السجن، وتكثيف مشاريع الزراعة والصناعة في السجون، وتشديد كلية للسجون وثلاث مدارس تدريب للسجون. وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا دعم قيد الأفراد وفرزهم لجهاز السجون، وهو ما يمثل خطوة حاسمة الأهمية في تحديد الحجم المناسب للجهاز. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة العمل مع النظراء في الحكومة لمعالجة فترات الاحتجاز التعسفي المطول، بسبل منها التوعية، ونشر البيانات، وتوفير الدعم لبدء العمل بالمحاكم المتنقلة ونشر القضاة على نحو مؤقت.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل إلى حوبا ١٦٣ سجين سابقا في إطار عفو عن السجناء من أصل سوداني جنوبي منحتة حكومة السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

حقوق الإنسان

٥٢ - تستمر أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للأشخاص الذين تعتبرهم الحكومة من منتقديها، فضلا عن أعمال الاحتجاز بدون توجيه تم أو الظهور أمام المحاكم، واحتجاز المدنيين في المرافق العسكرية. وفي أوائل أيار/مايو، أُلقي القبض على نائب مدير تحرير صحيفة حوبا مونيوتور وتم احتجازه دون تمكنه من الوصول إلى محامٍ لمدة ثلاثة أيام. وفي جميع

أرجاء جنوب السودان، قيدت قدرة البعثة على التحقيق في عدد من التقارير بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نتيجة لانعدام الأمن أو المنع من الوصول إلى المحتجزين. ففي ولاية البحيرات، لم تتح للبعثة إمكانية الوصول المنتظم إلى محتجزين مدنيين في مرافق عسكرية إلا في نيسان/أبريل، عندما كان محتجزون مدنيون يبلغ عددهم الإجمالي ٦٩ فردا محتجزين في تلك المرافق. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، تم الإفراج عن مدير سجن رمبيك السابق وثلاثة من ضباط السجون وخمسة من ضباط الشرطة الذين كانوا محتجزين في مرفق الاحتجاز العسكري في لانغتشوك بأمر حاكم ولاية البحيرات بالنيابة منذ ٢١ شباط/فبراير. واتصلت البعثة بالحاكم بالنيابة ومسؤولين على أرفع مستويات الحكم لإثارة شواغل تتصل بحالة حقوق الإنسان في ولاية البحيرات.

٥٣ - وظلت البعثة تتلقى تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يرتكبها أفراد قوات الأمن، خاصة في مناطق من ولاية جونقلي. ومن المسائل المثيرة للقلق بوجه خاص ما يلي: ورود إفادات بأن أفرادا في الجيش الشعبي لتحرير السودان أطلقوا النار على مجموعة من المدنيين في المنطقة بين بيور وقمروك في ولاية جونقلي يوم ١ نيسان/أبريل، فقتلوا خمسة أشخاص وجرحوا ما يصل إلى ١٠ أفراد آخرين؛ وإفادات بقيام جنود تابعين للجيش الشعبي بقتل مدنيين وادعاءات بقيامهم بحرق منازل ومستوصف في مقاطعة بودي، بولاية شرق الاستوائية، في ١٦ نيسان/أبريل؛ وإفادات عن قيام أفراد في الجيش الشعبي بإطلاق النار على امرأة واثنين من أطفالها وقتلهم وإصابة طفل آخر بجراح خطيرة في مانيابوك بالقرب من بيور يوم ٧ أيار/مايو. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أبلغ جهاز شرطة جنوب السودان البعثة كذلك بأن الشرطة الاحتياطية في مانيابول، بولاية جونقلي، قد قتلت بالرصاص امرأة في ٦ نيسان/أبريل وثلاثة مدنيين آخرين في ١٢ نيسان/أبريل. وفي ٢٠ أيار/مايو، في بيور، وردت أنباء بأن جنودا تابعين للجيش الشعبي قاموا بنهب وتخريب مدرسة ابتدائية واقعة قبالة مكتب معتمد المقاطعة. وتابعت البعثة هذه الأحداث وغيرها، وأجرت تحريات أولية لتقصي الحقائق للتحقق من صحة ما ورد من أنباء.

٥٤ - وفي ١٧ أيار/مايو، أصدر الرئيس كير بيانا أعرب فيه عن القلق الشديد إزاء العنف المرتكب ضد المدنيين في ولاية جونقلي، فضلا عن نهب وتدمير ممتلكاتهم وكذلك ممتلكات وكالات العمل الإنساني في بلدة بيور، بولاية جونقلي، على يد جهات تشمل قوات الأمن الوطنية. وتعهد الرئيس بمحاسبة المسؤولين عن ذلك. ولم تعلن بعد نتائج عدة عمليات تحقيق حكومية، بما في ذلك التحقيق في الادعاءات بقتل ١٣ شخصا خارج نطاق القضاء على أيدي أفراد في الجيش الشعبي في قرية لوثو، بمحلية قمروك، في ولاية جونقلي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٥٥ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أصدرت البعثة تقريرها عن التحقيق في الهجوم الذي وقع في ٨ شباط/فبراير في وانقار بولاية جونقلي، حيث خلص التقرير إلى أن مجموعة من العناصر المسلحة هاجمت مجموعة من أفراد اللوو نوير الرحل، معظمهم من النساء والأطفال، وقتلت أكثر من ١٠٠ منهم. وسلط التقرير الضوء على مسؤولية الحكومة عن حماية المدنيين والحاجة الماسة لتحسين نظم الإنذار المبكر الحكومية.

٥٦ - وفي غرب بحر الغزال، خصص رئيس القضاء ثلاثة قضاة للنظر في قضايا مرتبطة بالعنف الذي وقع في واو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعقب مناقشات مع الحاكم ورئيس القضاء، دعمت البعثة نقل القضاة إلى واو. وتتواصل محاكمات المحتجزين، بما في ذلك أفراد قوات الأمن، رغم أنه لم تجر بعد أي اعتقالات أو تقديم تهم ضد أي من أفراد قوات الأمن المدعى بضلوعهم في إطلاق النار على تسعة محتجين غير مسلحين يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ولاحظت البعثة، أثناء رصدها للمحاكمات، مراعاة ضمانات المحاكمات العادلة، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى محامي الدفاع. ومع ذلك، لا تزال الإفادات عن قيام قوات الأمن بتخويف أفراد فريق محامي الدفاع والشهود، وكذلك التدخل المحتمل للحكومة في الإجراءات القضائية، تشكل مدعاة للقلق.

٥٧ - واتخذت الحكومة خطوات أولية لكي تصبح طرفاً في عدد من معاهدات حقوق الإنسان واللاجئين الهامة. وفي ١٧ أيار/مايو، اعتمد مجلس الوزراء الآراء القانونية من أجل الانضمام إلى المعاهدات الدولية الأساسية التسع لحقوق الإنسان، وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لمنظمة الوحدة الأفريقية، والاتفاقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. ويجري تقديم هذه المجموعة من الصكوك الدولية إلى المجلس التشريعي الوطني للتصديق عليها.

٥٨ - وفي ٨ نيسان/أبريل، وضعت البعثة الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة لها بشأن تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدعم المقدم من البعثة إلى حكومة جنوب السودان.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٩ - بدأت في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ المرحلة التجريبية الأولى من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المرفق الانتقالي بما بيل في ولاية غرب بحر الغزال. ومن جملة الحالات المستهدفة التي يبلغ عددها ٥٠٠ محارب سابق، فإن المجموعة الأولى التي يبلغ عددها ٢٣٦ فرداً تقريباً، بما يشمل ٢٢٢ رجلاً و ١٤ امرأة، جرى تسريح أفرادها والتحقق منهم، وتسجيلهم في المرفق، حيث تقدم اليونسكو تدريب مهارات بدعم عيني من منظمة الأغذية

والزراعة. وستؤذن المرحلة التجريبية الأولى ببداية برنامج متعدد السنوات لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يرمي إلى تحديد الحجم المناسب للقوات المسلحة لجنوب السودان وغيرها من الأجهزة النظامية. وطلبت الحكومة الدعم بالفعل لجولة ثانية من التسريح تبدأ بنهاية عام ٢٠١٣، رغم أن الموافقة عليها ينبغي أن تكون رهنا باستعراض كامل للمرحلة التجريبية، بما في ذلك مدى قابلية المبادرة للاستدامة وصلتها بإصلاح قطاع الأمن.

٦٠ - وبالإضافة إلى بناء مرفق مايبيل الانتقالي، وفرت البعثة التدريب لمدربي المفوضية الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعاملين المختصين بالحالات الذين يديرون المرفق، فضلا عن مواصلة تشييد مرفقين إضافيين. وتتولى البعثة أيضا تنفيذ ١٥ مشروعا لإعادة الاستيعاب في المجتمعات المحلية التي توجد بها المرافق.

إصلاح القطاع الأمني

٦١ - بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج، وفرت البعثة تدريبا فنيا ودعما لوجستيا للمشاورات الوطنية التي تقودها الحكومة بشأن مشروع للسياسة الأمنية الوطنية يحدد القيم الأساسية، والمصالح الوطنية، وتصورا أمنيا استراتيجيا، ويسلط الضوء على التحديات والفرص التي تنشئها البيئة الأمنية. وشملت المشاورات سلطات الدولة وممثلين عن المجتمع المدني، فضلا عن الزعماء التقليديين والأحزاب السياسية في الولايات العشر كافة.

٦٢ - وبدعم من البعثة، أنشأت الحكومة أيضا آليتين لتنسيق الإشراف على القطاع الأمني في ولايتي البحيرات وغرب الاستوائية. وفي إطار مشاركة البعثة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، قامت البعثة أيضا بتدريب أفراد من الجيش الشعبي وجهاز الشرطة على آليات المساءلة، وكذلك على وسم الأسلحة الصغيرة وتسجيلها وتأمينها ماديا.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٣ - أجزت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاؤها مسحا شمل ٤٠٤ كيلومترا من الطرق، بما في ذلك الطريق الرئيسي بين بور وملكال. ومن مجموع الأراضي التي تبلغ مساحتها ٨١٠ ٩٤٤ ١٣٧ مترا مربعا التي يقدر بأنها منطقة ملوثة بالأخطار المعروفة في جنوب السودان، تم تطهير منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٦ ٨٩٧ ٠٩٤ مترا مربعا من الألغام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمثل ذلك نسبة ٥ في المائة من إجمالي المساحة الملوثة المعروفة. وفي غضون ذلك، تلقى أكثر من ٢٢ ٠٠٠ فرد دروس توعوية بمخاطر الألغام. وتتعاون دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مع شرطة

الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في تدريب أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة في الشرطة الوطنية. وتقوم الدائرة أيضا بالتحقيق في الأنباء غير المؤكدة التي تفيد بحدوث إعادة زرع ألغام في ولاية جونقلي.

تنفيذ خطة دعم بناء السلام

٦٤ - يستمر تنفيذ خطة دعم بناء السلام، رغم أن ذلك يحدث بوتيرة أبطأ مما هو متوقع نتيجة لانعدام الأمن، والعقبات السياسية، والتقصيف. وعند الحصول على أموال من مكتب دعم بناء السلام بمبلغ ١٠ ملايين دولار، أنشئت لجنة تسيير صندوق بناء السلام في جنوب السودان في ٩ آذار/مارس. وتتألف اللجنة من ممثلين للحكومة، والشركاء الدوليين، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني. وجرى الآن تخصيص الأموال لاثنتين من المنجزات ذات الأولوية في خطة دعم بناء السلام التي يجري تنفيذها، وهما: التدريب المهني ومحو الأمية لدى الشباب؛ وبناء الحفائر ونقاط توزيع المياه في المناطق المعرضة للأزمات. وتعمل البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع الصيغة النهائية لخريطة طريق مشتركة بشأن تقديم دعم متكامل من الأمم المتحدة لانتخابات عام ٢٠١٥. وقدمت البعثة الدعم أيضا لعقد مؤتمرات سلام ناجحة في كل من ولايات جونقلي وشمال بحر الغزال وشرق الاستوائية والوحدة.

المشاريع السريعة الأثر

٦٥ - بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣، خصصت البعثة قرابة مليوني دولار صوب المشاريع السريعة الأثر على مستوى المقاطعات. وبغية ضمان المشاركة المحلية، يسرت البعثة إنشاء لجان المنح لتنمية المجتمعات المحلية، التي تتولى المسؤولية عن تحديد المشاريع وترتيبها حسب الأولوية، وهي تستهدف إلى معالجة الاحتياجات في البنى التحتية للمجتمعات المحلية.

سابعاً - الحالة الإنسانية والانتعاش والتنمية

٦٦ - مثلت الأعمال العدائية في ولاية جونقلي وحالة اللاجئين وانعدام الأمن الغذائي التحديات الإنسانية الرئيسية. ورغم الإبلاغ عن حدوث تحسن عام في الأمن الغذائي بالمقارنة مع عام ٢٠١٢، يتوقع أن يظل مليون شخص على الأقل يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة في عام ٢٠١٣.

٦٧ - وتشرد آلاف الناس داخليا في ولاية جونقلي منذ آذار/مارس. ومنذ بداية عام ٢٠١٣، سُجل أكثر من ٥ ٠٠٠ سوداني جنوبي، معظمهم من ولاية جونقلي، في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا، في حين وصل ٢٠ ٠٠٠ شخص من ولاية جونقلي إلى إثيوبيا.

وانخفضت أرقام وصول اللاجئين من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان إلى جنوب السودان، وخفضت تقديرات أرقام الوصول المتوقعة خلال عام ٢٠١٣ من ٣٥٠.٠٠٠ شخص إلى ٢٦٣.٠٠٠ شخص. وفتح موقع جديد للاجئين في ولاية الوحدة في نيسان/أبريل وفتح موقع آخر في ولاية أعالي النيل في أيار/مايو؛ وتجري عمليات النقل إلى هذه المخيمات الجديدة.

٦٨ - وبحلول الربع الأول من عام ٢٠١٣، تم احتواء موجة تفشي داء التهاب الكبد البائي من الفئة هاء في مواقع اللجوء في ولايتي أعالي النيل والوحدة الذي أُفيد بحدوثه في منتصف عام ٢٠١٢. وواصلت منظمات العون تنفيذ برامج توفير المياه والمرافق الصحية لكفالة مكافحة الأمراض. وأبلغ عن تفشي وباء الالتهاب السحائي في ولاية أعالي النيل في نيسان/أبريل، مما أسفر عن ١٤١ حالة إصابة بالمرض حتى ٢٦ أيار/مايو، بما يشمل سبع حالات وفاة، قبل أن يتم احتواؤه.

٦٩ - ويظل الوصول للأغراض الإنسانية يعاق نتيجة للأعمال العدائية النشطة المستمرة، والهجمات على أفراد العون الإنساني، والتدخل الحكومي في الأنشطة الإنسانية، وتعذر استخدام الطرق نظرا لبدء موسم الأمطار. وشملت التدخلات الحكومية محاولة طرد موظفين دوليين يعملان في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعشرة آخرين على الأقل من أفراد العمل الإنساني من مراكز عملهم المعتادة منذ بداية السنة. وأدى ازدياد الأعمال العدائية بين الجيش الشعبي والجماعات المسلحة والاستهداف المباشر لأفراد العمل الإنساني إلى التعليق المؤقت لجميع الأنشطة الإنسانية تقريبا في بيور. وعقب نقل أفراد المعونة من بلدة بيور، قامت القوات الأمنية بالولاية بنهب الممتلكات المدنية والإمدادات الإنسانية عشوائيا ودمرت مرفقا طبييا بصورة جزئية. ونُهبت كذلك مواد غذائية، بما يشمل مكملات غذائية من المقرر تقديمها للأطفال المصابين بسوء التغذية، من مرفق تخزين تابع لبرنامج الأغذية العالمي.

٧٠ - وقامت منظمة الهجرة الدولية بتسجيل أكثر من ٢٩.٠٠٠ من السودانيين الجنوبيين العائدين، بصفة رئيسية من السودان، مما يمثل انخفاضاً حاداً من العدد الذي بلغ قرابة ٦٠.٠٠٠ عائد خلال الفترة المماثلة في عام ٢٠١٢. وعلى وجه التقدير، يتوقع أن يعود ٧٠.٠٠٠ من مواطني جنوب السودان من السودان في عام ٢٠١٣، بما يشمل الذين تقطعت بهم السبل في الخرطوم وكوستي. بيد أن ظروف العودة تظل تتسم بالخطر، مع انعدام الأمن على طول معظم المسارات واستمرار الصعوبات الملازمة لعبور الحدود. وتظل فرص إعادة الإدماج شحيحة للعائدين، رغم الجهود المبذولة لوضع سياسات لتخصيص مساحات ملائمة من الأراضي لهم على المستوى المركزي.

ثامنا - المسائل الشاملة في البعثة

الإعلام

٧١ - واصلت البعثة أنشطة التواصل من أجل تعزيز الوعي العام بولايتها. وفي ولاية جونقلي، تبث إذاعة مرايا التابعة للأمم المتحدة رسائل تشدد على حياد البعثة في حماية المدنيين، في حين نظمت البعثة أربع حلقات عمل عامة بشأن ولايتها.

تنفيذ استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاعات

٧٢ - استبدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٣ المرحلة التالية من البرنامج الوطني لتنمية قدرات الموظفين، مع التركيز على المهارات المهنية والفنية وتكنولوجيا المعلومات، وهو البرنامج الذي تم حتى الآن عن طريقه تدريب ١ ٥٠٠ موظف في مجالات الإدارة والقيادة وفي مجالات تقنية.

٧٣ - وتقوم البعثة بتوعية دوائر الأعمال التجارية المحلية بفرص المشتريات في الأمم المتحدة من خلال شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

٧٤ - وفي إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز القدرات في جنوب السودان التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فإن ٤٤ موظفا حكوميا منتدبين من حكومة كينيا، ومدججين في الوظائف الوزارية الأساسية لحكومة جنوب السودان، أكملوا في أيار/مايو فترة انتدابهم التي دامت عامين.

السلوك والانضباط

٧٥ - واصلت البعثة التوعية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتلقى ٢٨٥ ٥ شخصا من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والمجتمع المدني تدريباً قدمته البعثة في جميع أنحاء البلد. وتقوم البعثة بوضع حملة توعية ماثلة للسكان المحليين.

المرأة والسلام والأمن

٧٦ - واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني والتدريب لحكومة جنوب السودان بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومنع العنف الجنسي والجنساني، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقدمت البعثة والشركاء أيضا دعما لوجستيا للمنظمات النسائية لعقد أول مؤتمر وطني للمرأة بشأن وضع الدستور في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيار/مايو في جوبا. وشملت المقترحات المقدمة في المؤتمر تخصيص حصة بنسبة ٣٥ في المائة لتمثيل المرأة في جميع مستويات الحكم، بما يشمل الخدمة المدنية وقوات الأمن،

وكذلك في الأحزاب السياسية، وتخصيص نسبة ٥ في المائة من الميزانية الوطنية لبرامج تمكين المرأة. وخلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريبا لـ ٢٥ امرأة من القيادات النسائية تم اختيارهن من أربع ولايات (هي واراب والبحيرات وشرق الاستوائية وغرب الاستوائية) بهدف دعم بناء قدرات النساء في مجالات بناء السلام، والوساطة، وتسوية النزاعات، على مستوى المجتمعات المحلية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٧ - قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) دعما تقنيا وماليا للجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لوضع خطة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وكذلك دعما تقنيا بشأن التشريعات المتعلقة بالمرض، وتدريباً بشأن الوقاية والعلاج والرعاية، للوزارات الوطنية وعلى مستوى الولايات، وأجهزة الأمن، والسكان عموماً.

أمن الموظفين

٧٨ - نجمت الأخطار الرئيسية على أفراد الأمم المتحدة في جنوب السودان عن عدم الانضباط، وتحديات القيادة والسيطرة، وعدم التفهم فيما بين أجهزة الأمن الوطنية لحقوق وامتيازات موظفي الأمم المتحدة، وكذلك أنشطة الجماعات المسلحة والأنشطة الإجرامية.

٧٩ - واكتمل عمل مجلس تحقيق الأمم المتحدة في حادث إسقاط الطائرة العمودية التابعة للبعثة الذي وقع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والذي قُتل فيه أربعة من أفراد الطاقم روسيو الجنسية. وخلص التقرير إلى مسؤولية الجيش الشعبي لتحرير السودان عن الحادث.

٨٠ - ووقع عدد من الانتهاكات لاتفاق مركز القوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بموظفي البعثة، بما في ذلك سبع حالات اعتقال واحتجاز، وحالة اعتداء، وحالة أخرى تعلقت بتفتيش غير قانوني لمركبات تابعة للأمم المتحدة في نقاط تفتيش تابعة للجيش الشعبي في جوبا. وعلى سبيل المثال، في ١٧ آذار/مارس، في رمبيك، بولاية البحيرات، قام أفراد مسلحون تابعون للجيش الشعبي بإيقاف موظف بالبعثة يقود مركبة تابعة للأمم المتحدة وموظف بمنظمة غير حكومية يقود مركبة تابعة لتلك المنظمة، بالقرب من مستشفى ولاية البحيرات، وقاموا بمضايقتهما واحتجازهما لمدة ساعة في مركز الشرطة المحلي.

٨١ - وتواصل البعثة إثارة انتهاكات اتفاق مركز القوات مع الحكومة، على نحو فردي وجماعي على السواء. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، قدمت البعثة عرضاً مفصلاً، في إطار استراتيجيتها للمشاركة مع الحكومة بشأن السلامة والأمن، للآلية المشتركة بين الحكومة

والبعثة والمعنية بتنفيذ ولاية البعثة، عن اتفاق مركز القوات ومسؤوليات الحكومة المضيفة، وأثارت شواغل خطيرة إزاء الحالة. وتعهدت الحكومة بالنظر في قائمة مفصلة بالانتهاكات وإجراء المزيد من المناقشات مع البعثة بشأن كيفية توعية جميع أفراد هيئات الأمن الحكومية بأحكام الاتفاق للحد من وقوع الانتهاكات.

٨٢ - ولم يتم الرجوع بعد عن إجراء الطرد من طرف واحد الذي وقع يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لموظف حقوق إنسان رئيسي من البعثة، حيث تم ذلك الإجراء بدون أي مبرر وفي انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة واتفاق مركز القوات.

٨٣ - ومع وقوع الهجمات على الأمم المتحدة التي ورد ذكرها أعلاه في الفقرتين ٢٢ و ٢٣، وضعت تدابير تخفيف إضافية لحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها. وجرى تعزيز التنسيق والاتصال مع قوات الأمن الوطنية بشأن تنقل القوافل والدوريات والرحلات الجوية، والآن تقتضي جميع التحركات التي تجري في مناطق شديدة الخطر استعراضا إضافيا لأهمية المهمة التي يتعين إنجازها. إضافة إلى ذلك، تقوم البعثة باستقصاء إمكانية استخدام مرافق الاتصالات المباشرة في مقر لواء الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي لتعزيز الاتصال والسلامة.

استعراض تنفيذ ولاية البعثة

٨٤ - قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١٣، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثة استعراضا شاملا لعمليات البعثة في نيسان/أبريل، بما في ذلك دراسة للقدرة العسكرية. وخلص الاستعراض إلى أن الولاية الأساسية للبعثة، وهي تحديدا حماية المدنيين ودعم إنشاء سلطة الدولة المسؤولة وبسطها، لا تزال صالحة.

٨٥ - بيد أن الاستعراض خلص إلى أن البعثة، رغم إحرازها تقدما في تنفيذ ولايتها، واجهت تحديات أمنية وسياسية لا يستهان بها، الأمر الذي حد من قدرتها على العمليات، والذي أحدث تغييرا في الافتراضات الأولية وخطط تخصيص الموارد التي وضعت في عام ٢٠١١. وظلت البعثة في حالة إدارة مستمرة للأزمات في ولاية جونقلي، وتعرضت تنقلاتها الجوية والبرية للإعاقة نتيجة للهجمات على أفرادها وأصولها، والافتقار إلى العدد الكافي من الطائرات العمودية العسكرية، والقيود المفروضة على الطائرات العمودية المدنية التي يتم التعاقد بشأنها تجاريا، نظرا لانعدام الأمن. وتأخر نشر الوحدات التمكينية العسكرية الرئيسية، وتواجه البعثة حاليا بحكم الواقع عجزا بأكثر من ٥٠ في المائة في القدرات الهندسية. وقد أعاق ذلك خططها لإضفاء اللامركزية على وجودها على مستوى المقاطعات بغية دعم بسط سلطة الدولة من خلال قواعد دعم المقاطعات.

٨٦ - ورغم هذه التحديات، كرر الاستعراض تأكيد أن منع النزاعات وتسويتها يتطلبان، في نهاية المطاف، زيادة قدرة الحكومة وتصميمها على معالجة التوترات المتكررة من خلال عمليات ومؤسسات شاملة ومسؤولة لاتخاذ القرار. وشدد الاستعراض على أنه، بغية تحقيق هذا الهدف النهائي، والوفاء بولاية الحماية، يجب أن تولي البعثة قدرا من الأهمية لجهود دعم التسوية السياسية للنزاعات والاستثمار في دعم إنشاء سلطة الدولة الفعالة والمسؤولة وبسطها، بقدر ما توليه لأنشطتها لإدارة الأزمات.

٨٧ - وحدد الاستعراض مجالات بحاجة للتعديل داخل البعثة للاستجابة على نحو أفضل لتلك التحديات والأخطار الناشئة. وأوصى الاستعراض، في جملة أمور، بوضع خيارات لإعادة التشكيل على أساس جغرافي لانتشارها العسكري ونشر أصولها بغية التركيز على المناطق شديدة الخطر غير المستقرة واحتياجات الحماية المرتبطة بذلك. ويلاحظ أن الدعم المقدم لبسط سلطة الدولة سيقضي التعاون مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة. وسيلزم توفير تمويل من البلدان المانحة لدعم البرامج المنفذة على مستوى الولايات لتزويد مؤسسات الإدارة المحلية بالدعم التنفيذي الأساسي. وبالتالي أوصى الاستعراض بأن تجري البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري استعراضا للمزايا النسبية لكل مكونات أسرة الأمم المتحدة لدعم بسط سلطة الدولة المدنية بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٨٨ - وتواجه البعثة حاليا أزمة خطيرة في التنقل تؤثر بشكل حاد على أداء المهام ذات الأولوية للبعثة، فضلا عن قدرتها على حماية أفراد وأصول أسرة الأمم المتحدة. ويعاني العنصر العسكري للبعثة من قيود خطيرة على قدرته على الرد السريع، ومن عدم القدرة على جمع معلومات الإنذار المبكر من خلال الاستطلاع الجوي. ويؤدي نقص القدرة الكافية لدى البعثة على التنقل جوا وبرا وعن طريق المجاري المائية إلى إعاقة الاستجابة في التوقيت المناسب لاحتياجات الحماية والوصول إلى مراكز السكان المعرضين للخطر. وتعاني قدرة البعثة على الاستطلاع الجوي من نقص الموارد ومن قيود إضافية تفرضها القواعد الصارمة الموضوعية لسلامة الطيران، رغم ضرورتها. وهناك ثغرة تتمثل في الافتقار إلى ثلاث طائرات عمودية عسكرية. والقدرة الوحيدة المكرسة للأحمال الثقيلة لنقل القوات والمركبات المتاحة للبعثة تتمثل في طائرة عمودية من طراز Mi26، وهي مشتركة مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويتسم النقل البري بتحديات، خاصة في ولاية جونقلي التي يجري فيها القتال. وبرز الكمين الذي وقع يوم ٩ نيسان/أبريل المخاطر التي تواجه قوافل البعثة. ومن ثم خلص الاستعراض إلى أن توفير مضاعفات القوة يتسم بأهمية جوهرية وسيتمكن البعثة من القيام بسرعة وفعالية بتعويض النقص العددي الذي قد يواجه قوات الأمم المتحدة خلال المواجهات المتصلة بحماية المدنيين وتلبية متطلبات حماية القوة.

الجوانب المالية

- ٨٩ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٦/٢٤٣ باء، مبلغ ٤٩٠ ٠٠٠ ٨٣٩ دولار لتعهد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.
- ٩٠ - وحتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١,٥٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٤,٢٣٦,٤ مليون دولار.
- ٩١ - وحتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، سُددت التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات للحكومات المساهمة بقوات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

- ٩٢ - تواصل جمهورية جنوب السودان، بعد قرابة عامين على استقلالها، رحلتها بوصفها أحدث بلد في العالم. وأشيد بتقدم جنوب السودان في عدد من المجالات الهامة، وأبرزها ما يلي: تحسن العلاقات مع السودان، والحوار الداخلي مع الجماعات المسلحة، مما أسفر عن بعض النتائج الإيجابية، وتجدد الالتزام بالمضي قدما بعملية المصالحة الوطنية؛ وإحراز تقدم في عملية تحول جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، والخطوات المتخذة لوضع حد لحالات الاحتجاز التعسفية المطولة.
- ٩٣ - ومع ذلك، حدث عدد من العثرات مما يمكن أن يقوض ذلك التقدم. وتعلق ذلك بالتدهور الملحوظ في حالة الأمن في ولاية جونقلي، واستمرار قيام مؤسسات الأمن الوطني بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. ولا يزال نطاق انتشار سلطة الدولة محدودا في المناطق المعرضة للزاعات، مثل ولاية جونقلي، ولم تسفر الجهود الرامية إلى إرساء سيادة القانون بشكل فعال في جميع أنحاء البلد سوى عن نتائج محدودة.
- ٩٤ - ويظل جنوب السودان يواجه تحديات في تنفيذ الإصلاحات السياسية وتعزيز المؤسسات الحكومية. وتحتاج الهيئات ذات الأهمية الحاسمة للانتقال الناجح، من قبيل المفوضية القومية لمراجعة الدستور والمفوضية القومية للانتخابات، إلى أن تحدد لها الحكومة مخصصات كافية من الميزانية لكي تتمكن من المضي قدما بأعمالها. ولم يتح بعد لأعضاء مجلس الأحزاب السياسية، الذي يُعد عمله ضروريا لتسجيل الأحزاب السياسية قبل الانتخابات أن يؤدوا القسم، رغم أنهم عُينوا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٩٥ - ورغم صرامة المطالب التي تفرضها ميزانية التقشف، لا بد من إيلاء أولوية عليا لبناء المؤسسات مع تدعيم جنوب السودان لعملية انتقاله السياسي. ولا يمكن ضمان الأمن عبر البلد إلا من خلال الحوكمة الشاملة للجميع وتوافر الثقة في العملية الديمقراطية. وأوصى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأن تقدم دعمها من أجل التحضير للانتخابات في عام ٢٠١٥. وسيتم وضع الصيغة النهائية لذلك الدعم بعد وصول نتائج بعثة مقرر إيفادها من الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات.

٩٦ - وسيكون توسيع الحيز السياسي داخل البلد من المسائل ذات الأهمية الحاسمة للانتقال السياسي في جنوب السودان. ويظل القلق يتتابني إزاء تناقص الاحترام للحق في حرية التعبير، وخاصة أعمال التخويف التي تطل وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وأشعر بالقلق إزاء أنه، رغم الالتزامات الرسمية والعلنية من أعلى قيادات البلد بتحسين احترام حقوق الإنسان، لا تزال المؤسسات الوطنية ومؤسسات الولايات تصارع لتحويل تلك الالتزامات إلى أفعال. ومن المسائل التي تثير القلق بوجه خاص أعمال الاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، التي تمارسها القوات والأجهزة الأمنية، فضلا عن عدم قدرة السلطات على محاسبة المسؤولين عن تلك الأعمال. وأدعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لكبح الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. وإضافة إلى تقارير العادية وإحاطاتي المقدمة إلى مجلس الأمن، ستقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بتعزيز تقاريرها عن حقوق الإنسان بإصدار تقارير علنية مواضيعية أو متعلقة بأحداث بعينها.

٩٧ - ويتتابني انزعاج بالغ إزاء تصاعد العنف في ولاية جونقلي، فضلا عن استمرار العنف القبلي في منطقة الولايات الثلاث. ففي ولاية جونقلي، أدت الصدمات بين جماعة ديفيد ياو ياو المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى خسائر في الأرواح والممتلكات، وإلى نزوح السكان المدنيين. وأشعر بالجزع إزاء العنف المرتكب ضد أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأصولهم في ولاية جونقلي، خاصة عندما يمثل وصول المساعدات الإنسانية التحدي الرئيسي أمام تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في مقاطعة بيسور. ومما يثير القلق عدم توافر معلومات من أي من الطرفين يمكن التحقق منها عن الضحايا من المدنيين، فضلا عن الإصابات وسط الجماعات المسلحة.

٩٨ - وأحث الحكومة على أن تفعل أكثر لوضع استراتيجيات فعالة من أجل معالجة الأسباب السياسية الجذرية للعنف الدائم وإرساء السلام والاستقرار في تلك المناطق غير المستقرة. ويمثل إنشاء لجنة المصالحة الوطنية مؤشرا على الاستعداد لتعزيز الحوار الوطني.

ومن المهم أهمية حيوية بالنسبة للجماعات المسلحة المشاركة في النزاعات المسلحة أن تكف عن صراعاتها وأن تعالج مظالمها داخل الإطار السياسي.

٩٩ - وبالنظر إلى التحديات التنفيذية الخطيرة التي تواجه البعثة، فضلا عن الثغرات الخطيرة في الموارد والقدرات التي تعيق تنقل البعثة وبالتالي قدرتها على تنفيذ ولايتها، فإن الأمانة العامة، وهي تعمل مع البعثة، ستقوم بتحديد الخيارات المفضلة والمتاحة بشأن تحقيق مضاعفات القوة (من قبيل المنظومات الجوية غير المسلحة ذاتية التشغيل، والطائرات العمودية القتالية، والقدرات الإضافية للأحمال الثقيلة والقدرات النهريّة)، بالاستفادة من الدراسة التي اكتملت مؤخرا للقدرات العسكرية. ولن ينظر في نشر المنظومات غير المسلحة ذاتية التشغيل إلا بعد تقييم المشروع التجريبي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستعتبر الطائرات العمودية القتالية أصولا مشتركة في إطار التعاون فيما بين البعثات.

١٠٠ - ورغم مواصلة البعثة التركيز على حماية المدنيين بوصفها واحدة من مهامها الأساسية، فالمسؤولية الأولية عن حماية المدنيين في جنوب السودان تقع على عاتق الحكومة. فبعثات حفظ السلام، أيا كان تشكيلها، لا يمكن أن تحل محل الحكومة، المسؤولة أيضا عن ضمان السلامة والأمن، وحرية التنقل، لأفراد الأمم المتحدة وأصولها الذين يتم نشرهم لمساعدتها في هذا الصدد. وأعرب مجددا عن إدانتي للعنف المرتكب ضد أفراد الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأذكر بأنه يتعين على الحكومة محاسبة مرتكبي تلك الهجمات، أيا كانوا. وعلى وجه الخصوص، لا بد من القيام فورا بتقديم أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان المسؤولين عن إطلاق النار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على الطائرة العمودية التابعة للبعثة للعدالة.

١٠١ - وأوصي بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مرة أخرى لمدة سنة واحدة. وتظل الغاية النهائية تتمثل في أن تتمكن الحكومة تدريجيا من تنمية قدرتها وسلطتها على منع التوترات والنزاعات بين القبائل وتخفيفها وتسويتها من خلال إدارة مدنية فعالة تضطلع فيها مؤسسات القانون والنظام بالدور المحوري. وينبغي تدريجيا تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان وقصر أنشطة عملياته على الدفاع الوطني. وسيتم تعميم النقاط المرجعية لقياس التقدم المحرز صوب هذه الغاية الأخيرة.

١٠٢ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاصة، هيلدا فرايفورد جونسون، وكذلك الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة العاملين في البعثة، على تفانيهم في خدمة قضية توطيد السلام في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن امتناني لفريق الأمم

المتحدة القطري وشركائه نظرا لما قاموا به من عمل من أجل تعزيز التنمية والاستقرار في جنوب السودان، كما أعرب عن امتناني للدول الأعضاء المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة. وستبقى إلى الأبد ذكرى حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة المدنيين الذين ضحوا بأرواحهم نظرا لما أبدوه من شجاعة وإخلاص والتزام بالسلام من أجل جنوب السودان.